

مستوى حياة الفلاح

والوسائل العملية لرفعه

بقلم الدكتور أحمد حسين

مدير إدارة املاح بوزارة الشؤون الاجتماعية

يتحدد مستوى معيشة الفرد بمقدار ما يستطيع أن يسد من حاجاته ويشبع من رغباته، ويتحدد مستوى معيشة الشعب بمقدار ما يستطيع السواد الأعظم منه أن يسد من تلك الحاجات. ويختلف تحديد تلك الحاجات باختلاف الأشخاص وتفاوت مطالبهم، كما يختلف باختلاف الشعوب وما وصلت إليه من تقدم. فبينما يرى شخص ثرى أن ماء فيشى أو كارلسباد من الضروريات التي لا يستطيع الاستغناء عنها لإراحة الأمعاء أو للتخلص من الشحم ويسافر لذلك سنويا الى الخارج، نجد الكثير من الفلاحين لا يعتبرون توافر ماء الشرب الصالح ضروريا مادام ماء النيل والترع موجودا. وبينما نجد الشيخوخ المأدى في الولايات المتحدة يرى في اقتنائه لسيارته الخاصة ضرورة من الضرورات نجد الكثير من عمالنا أو فلاحينا النازلين إلى العواصم يترددون كثيرا في استعمال الترام في انتقالم باعتبار أن ذلك قد يكون ترقا أو تبيذرا.

وقد سمعت مرة أحد فقراء الفلاحين يصف ولية نعمة شاهدها، أو سمع عنها وهو مذهول من كثرة ألوان الطعام ونفامتها وجمعها كلها على مائدة واحدة، وبدأ يسمى الألوان وهو يجنى ألا يصدقها اسامعوه، فذكر اشورية والدجاج واللحم والمحشو والديك ثم تسكت برهة وهن رأسه وقال "تصورو" بعد ذلك كله "ن به وكان لازم يعولوا".

على أنه مهم تكن درجات ثنوت في تقدير احتياجات مختلف الأفراد والشعوب فهناك حد أدنى للضروريات التي لا يستغنى عنها، نسان والتي يجب على كل أمة أن تعمل على توفيرها لكل فرد فيها. وكل نزول عن هذا الحد الأدنى لمطالب الفرد هو حرمان له من أبسط حقوقه كآدمى وهو في الوقت نفسه هبوط في مستوى حياة الشعب.

هذا الحد الأدنى هو أن يتوافر الغذاء الكافى، كمية ونوعا، والكساء الواقى والسكن الصحى الملائم وطرق الوقاية والعلاج من الأمراض وحظ من التعليم والتهديب والترويج.

والآن فلنسأل أنفسنا: هل هذا الحد الأدنى في مطالب الحياة متوافر للفلاحين المصريين؟

الجواب مع الأحف لا يمكن أن يكون إلا سلبا ؟

ولنحدد أولا من هم أولئك الفلاحون الذين نعتيهم بالحديث .

إن كلمة فلاح كلمة شاملة تجمع ثلاث طبقات مختلفة، لكل منها ظروفها الخاصة ومطالبها، وهى طبقة ملاك الأراضى ، ثم طبقة المستأجرين الذين يفلحون أرض الغير ، ثم طبقة العمال الزراعيين الذين يعيشون بالأجر وحده ولا نصيب لهم مما يزرعون أو ينتجون .

فأما كبار الملاك فلهم من بسطة أرزاقهم ما يكفل لحياتهم مستوى محترما ويضمن لهم أكثر من كفايتهم طعاما ولباسا وسكنا وأرضاء لمختلف المطالب من ضرورية وكالية .

إذن فليس هؤلاء ممن نعتيهم بحديثنا ، وهم على كل حال قلة ضئيلة . وإنما نعى صغار الفلاحين وفي مقدمتهم هذا العدد العظيم من العمال الزراعيين وهم أسوأ المصريين حالا لأن متوسط أجر الواحد منهم لا يصل الى ثلاثة قروش في اليوم كما أنهم في المتوسط لا يعملون أكثر من نصف أيم لسنة . أى أن دخل الواحد منهم لا يتجاوز خمسة جنيهات سنويا . وهذا مبلغ لا يمكن أن يفي بأتفه المطالب اللازمة له هو ومن يعول من أفراد أسرته الذين لا يقدرون على العمل . ويجانب هؤلاء صغار المستأجرين ، وبخاصة في المناطق المنحدمة بالسكان حيث ترتفع الإيجارات ، وليست هذه طبقة بأسعد حالا من طبقة العمال ، إذ المتصلون بحياة الريف يهملون أن أولئك المستأجرين الصغار قل أن يقدروا حتى على أداء حقوق الملاك قبلهم فضلا عن أن يفيض في أيديهم ما يكفل مطالب حياتهم . ودفاتر حساب المستأجرين في مختلف العزب والتفاتيح حير شاهد على غرقهم في الديون .

وبجانب هؤلاء طبقة ثالثة تعد بين ملاك الأراضى وليست من هذا الوصف في شيء .

إن ثلاثة أرباع ملاك الأراضى أى $\frac{3}{4}$ مليون تقريبا يبلغ مجموع ما يملكونه نحو ٧٠٠ ألف فدان . بمتوسط أقل من عشرة قراريط لكل منهم . وأكثرهم يملك دون هذا القدر . وهذه المساحات الضئيلة التي يضيع معظمها في طرق المرور والرى والعرف والحدود والتي ربما كانت موزعة على عدة قطع لا يمكن استغلالها اقتصاديا ولا بد للملاكها من أن يعتمدوا في معاشهم على ما يؤجرونه من مساحات أخرى . وأولئك لا يمتارون بكثير عن سابقهم .

هذه الطبقات المختلفة من صغار الفلاحين تعيش في مستوى بينه وبين الحد الأدنى لمطالب الفرد الضرورية مدى بعيد : تغذية ناقصة كما ووعا وكساء لا يقي من برد ولا حر ، وسكن لا تتوافر فيه السعة ولا النظافة ولا غيرهما مما تقضى به التعاليم للصحة ، وفلاحا بعد هذا مصاب بمجموعة من الأمراض الهدامة لا يملك منها وقاية ولا علاجا . وحسبت أن نذكر ما يتلوه بعض كبار أطبائنا من أن تسعين في المائة من فلاحينا مصابون بالبلهارسيا ، وأن في جسم كل فلاح ثلاثة أمراض على الأقل في المتوسط .

وهذا الفلاح ، فوق ما تقدم ، محروم من التعليم والثقيف ومن أبسط وسائل التسلية والترفيه التي تجلب بعض الكآبة المخيمة على حياة القرية المصرية .

فاذا عرفنا أن عدد كبار الملاك في الريف ضئيل بل غاية في الضآلة وأن سكان الريف يزيدون على ١٢ مليوناً من الأنفس أدركنا أن عدد المحرومين من أبسط مطالب الحياة يبلغ نحو ثلاثة أرباع الشعب المصري أى سواده الأعظم الذى يحدد مستوى معيشته وبهذا لا مفر من الاعتراف بأن مستوى حياة الشعب المصري هودون الحد الأدنى الذى ذكرناه، ولا يغير من هذه الحقيقة ما نرى من مظاهر النعمة والثراء التى تبدو فى الأحياء الغنية فى المدن والتي إن بهرت عيون السواحين وغيرهم فلا ينبغى أن نخدعنا نحن عن الواقع المؤلم .

هذه الحالة السيئة التى نحاول علاجها ليس الذنب فيها على عهد بعينه وإنما هى وليدة عوامل وظروف كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية ظلت تتطور وترتك أثرها على صر الأجيال ، وشبهها إهمال القائمين بالأمر فى مختلف المهود . فصارت المشكلة مزمنة كثيرة العقد وأصبح علاجها يقتضى كثيراً من الدرس ومن الجهد ، وإنه لمن الإصراف فى التفاؤل أن نتوقع إصلاح ما أفسدته الأجيال فى يوم وليلة أو بين سنة وأخرى .

على أننا إذا وصلنا من دراساتنا وتجاربنا إلى وضع البرنامج للإصلاح العملى السديد وأخذنا فى تنفيذه دون تسويق ولا تردد ولا مجل نجهد أو مال كان لنا أن نطمئن إلى أننا قطعنا أول وأشق مراحل الطريق وأنها واصلون بإذن الله إلى ما نريد .

وقد انتهى الباحثون إلى حصر علل الفلاح فى ثلاثة أمور : الفقر والجهل والمرض . وكل من هذه العلل الثلاث مرتبط بالآخر يتأثر به ويؤثر فيه ، فالفقير يعجز صاحبه عن أن يتعلم أو يتغذى أو يتداوى ، والمرض يضعف صاحبه عن العمل والكسب ، وهكذا . لذلك كان من المقطوع به أن الحل الذى يتناول إحدى النواحي دون الأخرى لا يمكن أن يؤدي إلى الفرض ، ولا مناص من تناول جميع الأدوية فى وقت واحد .

وإنى أعتقد أن وزارة الشؤون الاجتماعية التى وجدت لخدمة الفلاح والعامل قبل كل شىء قد اهتمت إلى ذلك البرنامج العملى السديد الذى نريده حين اهتمت بها دراساتها إلى مشروع المراكز الاجتماعية الذى دخل فى دور التنفيذ فعلاً .

ولقد قام هذا المشروع على الأسس الآتية :

أولاً - أن يخدم الفلاح فى مختلف النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية فى وقت واحد .

ثانياً - أن يقتنع الفلاح نفسه بمزايا الإصلاح وضرورته حتى يقبل عليه ويساهم فيه ويستفيد منه فائدة صحيحة .

ثالثا - أن يكون عمليا بسيطا قليل التكاليف حتى يتيسر تعميمه.

ويخدم كل مركز اجتماعي عشرة آلاف نفس يقيمون في قرية واحدة أوفى قرى متجاورة. ويتولى العمل فيه اخصائى زراعى اجتماعى من خريجي كلية الزراعة الذين تلقوا منجبا دراسيا خاصا فى الخدمة الاجتماعية الريفية، وطبيب يعمل طول الوقت ويعالج الفلاحين دون أن يتقاضى منهم أجر العلاج ولا ثمن الدواء، وزائرة صحية اجتماعية من خريجات مستشفى قصر العينى تعنى بالحوامل والوالدات والأطفال وتقوم على ارشاد نساء القرية وخدمتهن صحيا واجتماعيا.

ويقيم هؤلاء الثلاثة فى القرية ويندججون فى أهلها.

ويتناول نشاط المركز الاجتماعى العمل على زيادة دخل الفلاحين بإرشادهم إلى أحدث أساليب الزراعة وإقاعهم باتباعها وتشجيع وتهذيب الصناعات الزراعية التى تمكنهم من استقلال منتجات حقوقهم على أحسن وجه. وتلقين القرويين والقرويات بعض الصناعات المنزلية الملائمة للبيئة، وبهذا يتيسر لهم الاستفادة من أوقات فراغهم استفادة مثمرة.

ولأضرب للقارئ أمثلة مما أمكن تحقيقه فى تجربة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية لإصلاح القرية فى ميدان الصناعات الزراعية والمنزلية:

أولا - يشتغل بعض أهالى قرية المنايل بتربية الحل فى الخلايا البلدية ويستخرجون العسل بالطرق العتيقة البعيدة عن النظافة. ولقد أمكن - بمعاونة مرشد فنى من وزارة الزراعة وبعض المصافى - تهذيب صناعة العسل واستخراجه نظيفا، فبيع الرطل منه بعشرين وخمسة وعشرين مليا بغير تكاليف وذلك بعد أن كان ثمنه لا يزيد على خمسة عشر مليا.

ثانيا - أمكن ادخال صناعة تربية دودة القز لاستخراج خيوط الجراحة وتدر العلبه من بيض الدود على الأسرة ربما يتراوح بين ستة وثمانية جنيهات فى مدى شهرين دون أن تتكبد نفقات ودون أن تبذل جهدا سوى جمع بعض أوراق التوت وتزيت الحوامل الخشبية.

ثالثا - أمكن - بمعاونة مُدرّسة من وزارة التجارة والصناعة تلميم بعض فتيات القرية أشغال الإبرة البسيطة والصوف لصنع الطواق والشيلان وغير ذلك. ويهدر ما تستطيع الفتاة المهدة أن تكسبه بنحو خمسة قروش فى أيوم.

هذه الأعمال وما يشابهها هى ما ستعنى المراكز الاجتماعية بتعليمه لتفلاح وتدريبه عليه، خصوصا أن الفلاح ليس مشغولا هو وأسرته طول الوقت وليست لديهم الخبرة ولا التوجيه لاستغلال وقت الفراغ.

كذلك ستضى المراكز الاجتماعية بتشجيع التعاون لخدمة الفلاحين في توريد لوازمهم وفي الحصول على القروض التي يحتاجون اليها لنفقات زراعتهم ثم في تصريف حاصلاتهم بأسعار حسنة وشروط عادلة .

وستبذل هذه المراكز اهتماما خاصا بماشية الفلاح سواء لترقية نوعها أو العناية بها أو تشجيع تربيتها كوسيلة لتحسين تغذية الفلاحين وزيادة دخلهم عن طريق وفرة نتاجها ومماها .
أما من الناحية الصحية فستهم المراكز بإيجاد البيئة الصحية في القرية وإرشاد الفلاحين وتزويدهم بما يمينهم على توقي الأمراض وذلك بدق الطمبات لإخراج الماء الصالح للشرب ومجتمهم ومساعدتهم على إقامة المراحيض الرخيصة وعلى ردم البرك وتنظيف شوارع القرية ومنازلها وأجسام سكانها .

وسيفحص طبيب المركز الاجتماعي كل شخص في القرية سواء من يشكو مرضا أو من لا يشكو، وسيتولى معالجة كل حالة تبدو له حتى ولو لم تكن قد استفحلت بعد لأن المعروف عن فلاحينا أنهم لا يقصدون الطبيب إلا حين يتعاقم الداء . وستكون نتائج هذا الفحص الشامل خير معوان للوصول إلى الإحصاءات الصحيحة عن درجة نفشى الأمراض في القرى . وسيكون للموامل والوالدات والأطفال أوفر نصيب من عناية المركز الاجتماعي .

أم من الناحية الثقافية والاجتماعية فيتناول نشاط المركز خدمة هذه الناحية في شتى الاتجاهات كعمل دراسات تثقيفية ليلية للبحار وتشكيل بخان عمالية لتنظيم الإحسان وتوجيه الزكاة توجيهها يكفل انتفاع المستحقين وحدهم بها وتكوين هيئات للصالحات وقض الخلافات وتوفير وسائل التهذيب والتسلية البريئة كالراديو والمحاضرات والاجتماعات وإيجاد نشاط رياضي ريفي .

وكذلك سيعمل المركز على تجميل القرية بتدظيف الطرق وتعبئها وإنارتها وغرس الأشجار على جوانبها وتلافي أسباب الحرائق وغير ذلك .

هكذا يرى القارئ أن مشروع المراكز الاجتماعية يحيط بكل مشاكل القرية وأدائها في وقت واحد وأنه هو الصورة الملموسة لتعاون الحكومة والشعب على الإصلاح . ولا شك أن المضي في المشروع سيموّد الأهالي تدريجيا على الاشتراك في أعمال الإصلاح فلا يكون عبثه ملقى على الحكومة وحدها فيتجاوز طاقتها ولا ينتج كل ما نطلبه من ثمرات .

وإنى لمطمئن إلى أن الشعب سيستسيخ هذا المشروع لأنه أول مشروع اقتنع الفلاحون بأنه عملي مفيد وهذا لما لمسناه في زيارتنا للقرى . فلقد جاوز اهتمامهم بالمشروع حد الاقتناع والتبرع بالأراضي أو الطوب إلى التحمس الذي حمهم على أن يقيهوا المباني كاملة على نفقاتهم يساهم كل منهم فيها بقدر طاقته وراثته . ولا يتأحرأ فقر فقير منهم عن التبرع ولو بأنفه مبلغ أو بالعمل بساعديه .

ولقد زاد عدد القرى التي تطلب إنشاء مراكز اجتماعية وتبرع بإقامة مبانيها على العدد الذي تسمح ميزانية الوزارة بإنشائه . وهذه بادرة سعيدة تبشر بتغيير كبير .

وأني أنقل في هذه المناسبة كلمة أحد أعيان الزيف لوزير الشؤون الاجتماعية عند زيارته لقرية برما في مركز طنطا وهي التي تقرر إنشاء مركز اجتماعي فيها :

قال حضرته "سيكون موظفو المراكز الاجتماعية أول رسل إصلاح وجهتهم الحكومة إلى صميم الريف للمس أدوائه عمليا ، وسيكونون عيونها اليقظة التي تكشف لها كل ما يحتاج إليه الريف من خدمة أو عمل ، وستكون بحوثهم وتجاربهم خير معين لوزارة الشؤون الاجتماعية على رسم خطط الإصلاح"



وبعد فإن مشروع المراكز الاجتماعية وإن كان يتناول مختلف مشاكل الفلاح في قريته ويعمل على معالجتها ، فهناك من المسائل ما لا يمكن حله في نطاق القرية ، وهي المسائل المرتبطة بالدخل العام وتوزيعه وسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه أيضا متعددة ومتشعبة النواحي وتحتاج في تناولها إلى بحث دقيق ومراعاة لمختلف الاعتبارات ، فاننا إذا اتجهنا إلى ناحية واحدة نكون معرضين لخلل في ناحية أخرى يزيد على مقدار ما أصبنا من نجاح .

وعندي أن أس البلاء هو الفقر العام . فقد قدرت لجنة المالية في مجلس النواب في العام الماضي أن متوسط دخل الفرد في مصر لا يتجاوز تسعة جنيهات . فاذا راعينا التفاوت البعيد في توزيع هذا الدخل تبين لنا أن دخل السواد الأعظم من المصريين هو دون ذلك بكثير .

أما عن الفلاحين بوجه خاص فقد قلنا أن أكثر من ١٢ مليوناً من السكان يعيشون من الزراعة أي من ناتج خمسة ملايين فداناً وثمان مليوناً . فلو فرضنا أن هذه الأرض موزعة بينهم بالتساوي لحص كل منهم نحو عشرة قراريط وهو ما لا يمكن أن يتجاوز - مع التساهل - أربعة أو خمسة جنيهات تدخل فيها لأجور . هذا إذا كانت الأرض موزعة بينهم بالتساوي وملوكة لهم فبالنا وهي موزعة توزيعاً شاذاً ، إذ يملك نصفها تقريباً نحو ١٣٠٠٠ شخص و يملك النصف الثاني نحو مليونين والباقي لا يملكون شيئاً ؟

وهذا الدخل لا يمكن أن يفي كما أسلفنا بألزم ضرورات المعيشة .

ونعتقد أن علاج هذا الفقر العام لا بد أن يعالج بالتبعية أغلب ما بقي من حل الفلاح ، إذ الفلاح الميسور يتناول من الغذاء ما قد يزيد على حاجة جسمه ويضع على بدنه عدداً من الجلابيب فوق ما يلزم كما أنه لا يتأخر في إقامة منزل قسيح صحي أو إرسال أولاده إلى المدارس

أو استدعاء الطبيب عند الحاجة ولا يتغلى عن واجبه كواطن مخلص فيساهم بماله في الأعمال العامة كإقامة مسجد أو مدرسة أو غير ذلك .

ونأسف لقلّة عدد هؤلاء الميسورين بجانب الملايين من الفقراء .

وهذا الفقر العام ناشئ في الواقع عن استمرار الزيادة في عدد السكان بما يعادل عشرة في المائة كل عشر سنوات مع بقاء مساحة الأرض المترعة ثابتة تقريبا . وقد أدت زيادة عدد الفلاحين على حاجة الأرض إلى اختلال ميزان العرض والطلب فانخفضت الأجور وارتفعت الإيجارات وأثمان الأراضي وهبط سعر الفلاح في السوق وصار مجبرا على أن يقبل أى عرض وأى أجر مادام محتاجا إلى القوت وما دام لا مهنة له غير الزراعة ولا باب ينفتح أمامه في ميدان آخر لو أراد التحول عن الزراعة إلى سواها .

ولقد رأيت بمبنى فلاحين يشتغلون من مطلع الشمس إلى الظهيرة في عزق الأرض وكل جرم هو وجبة الغذاء المتواضعة المعروفة .

وأبلغ من هذا في بؤس فلاحنا أن أجرة العامل الزراعى ثلاثة قروش في اليوم وأجرة الحمار الذى يحمل السباخ وغيره خمسة قروش فهل أبعث على الأسى من أن تكون قيمة الآدمى دون قيمة الحمار؟ والآن ما الوسائل لتحقيق غرضنا وهو رفع مستوى حياة الفلاح ؟

لا يمكن أن يتم ذلك إلا بزيادة الدخل القومى حتى يزيد نصيب كل فرد بحيث يؤدي له مطالب الحياة الضرورية . وهذا ما يجب أن يكون الشغل الشاغل لكل حكومة وكل مصلح . وفي رأى أن مجال العمل لهذه الغاية فسيح فقلنا أن نعمل على استثمار مواردنا الطبيعية إلى أقصى حد ممكن واستغلال مالمدى أفراد الشعب من قدرة على العمل والإنتاج فائضة غير مستغلة الآن . ويقتضى ذلك وضع سياسة انشائية جريئة قائمة على دراسة عملية وفنية .

يجب أن نستصلح كل فدان قابل للزراعة ولا نضن على أعمال الاستصلاح ومشروعاته بالمسال حتى نستطيع أن نزيد المساحة المزروعة نحو مليون فدان ونصف أى أكثر من الربع وهنا نتاح لنا الفرصة لخلق ملكيات جديدة صغيرة ومتوسطة ولتنظيم توزيع السكان بتعمير تلك الأراضي بأهالى المديرىات المزدحمة والفائضين عن حاجة أراضيها .

وعلىنا أن نستفيد من تقدم العلم والفن الزراعى لإنتاج أوفر ما يمكن الحصول عليه من كل فدان وعينا إعادة النظر في سياستنا الزراعية لاختيار أكثر المحاصيل إيرادا وأحوجها إلى العدد الكبير من الأيدي العاملة .

وإلى أطرح الأسئلة الآتية :

(١) هل يجوز إبلاد كصر أن تتوسع في زراعة القمح تمشيا مع سياسة الاكتفاء الذاتى كما هى الحال الآن مع العلم بأننا ما زلنا معتمدين الاعتماد كله في تجارتنا الخارجية على ثمن

ما تنتجه من القطن ؟ وهل يجوز لنا ونحن البلد الفقير المكتظ بالسكان انخصب التربة أن نزاحم بلدا كأستراليا أو كندا في إنتاج هذا القمح مع أن العائلة في كل منهما قد تزرع أكثر من مائتي فدان قحما رخيص التكاليف ؟

وهل يجوز لنا أن نكلف المستهلك الفقير الذي يتكون معظم غذائه من الخبز أن يدفع في القمح المصري ضعف ثمن القمح الأسترالي نتيجة حمايتنا الجمرية لذلك المحصول ؟

ليس من الممكن في الظروف الطبيعية الاستعاضة عن بعض محاصيل القمح بمحصول آخر أحسن غلة وأكثر احتياجا إلى الأيدي العاملة فيكسب الزراعة ويخفف عبء تلك الحماية الجمرية عن الفقراء ؟

الاي يمكننا مثلا أن نقتدى بكاليفورنيا ونحول إلى بستان لأوربا يزودها بما تحتاج إليه من خضروفاكهة خصوصا في فصل الشتاء .

وهلا يمكننا إذا اعتنينا بتحصين أنواع هذه الخضر والفواكه وتوحيدها وإقامة الصناعات المرتبطة بها واقتنينا بعض البواخر ذات الثلجات لنقل أن نزاحم إيطاليا وأسبانيا خصوصا ومحاصيلا مبكرة عنها ، أو كاليفورنيا ونمن أقرب إلى أوربا منها ؟

تلك الأسئلة هي أمثال نضربها لما يمكن أن ندرسه أو ندرسه من أبواب العمل التي تزيد مواردنا الزراعية .

يبقى واجبنا في استغلال مواردنا الطبيعية الأخرى كالمناجم والقوى الطبيعية وثروة البحار والأنهار ، وهذه الميادين كلها تكاد تكون بكرًا لم تمحظ بعد بما هي أهله من العناية .

ولا مندوحة لنا بعد ذلك من أن نسمى إلى زيادة مواردنا وفتح أبواب العمل أمام الأهلين الذين يتزايد عددهم عاما بعد عام . وذلك بوضع سياسة للتوسع الصناعي تراعى فيها الناحية الاجتماعية . ونحن إذا كنا نقتبط ببوادر نهضتنا الصناعية ونرى فيها خير سبيل لزيادة الثروة والقضاء على البطالة نرجو ألا يقع كل عبء في حماية الصناعة التي تنتج الضروريات على الطبقات الفقيرة وحدها كما هي الحال في إنتاج المنسوجات الإخيشة التي يابسها الفقراء مثلا .

*

وبعد فلا بد من مضي الوقت الكافي لتكون المراكز الاجتماعية قد عمّت وآتت ثمارها وحلت أكثر مشاكل الفلاح والقرية على النحو الذي وصفناه ولنكون قد وضعت ونفذت السياسة التي تزيد موارد البلاد . لكن حالة الفلاح من السوء إلى الحد الذي لا يحتمل صبرا ولا انتظارا وهي أن طالت لم تؤمن عواقبها ولم يستطع أحد منع التدهور الذي يتوالى على

الفلاحين وهم عماد الدولة وسواد أهلها . فلا بد إذن من أن تعمل الدولة عملاً — بواسطة التشريع وغيره — لحماية هذه الطبقات الفقيرة من قسوة نظام العرض والطلب الذي يرغبها على أن تقبل أسوأ أجر للعامل أو أعلى إيجار للأرض .

ونعتقد أن من واجب الدولة أن تضمن لذلك العامل أن يحصل على أدنى أجر عادل يقيم أوده ويتكافأ مع جهده، وقد سبقتنا دول كثيرة إلى وضع تشريعات تعين الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين .

وكذلك يجب أن تتدخل الدولة لحماية صغار المستأجرين يجعل شروط وقيم الإيجار أكثر تشبهاً مع المعدل والإنصاف بحيث يحصل المالك على حقه ولا يحرم المستأجر نتيجة كده طول العام .

وقد يتبادر إلى الذهن أن تحسين حال صغار الفلاحين سيكون على حساب كبار الملاك . ولكننا إذا أنعمنا النظر تبين لنا أن تحسين حال هؤلاء الصغار يعود بالخير على كبار . فالمالك والمستأجر والعامل يتعاونون جميعاً على عمل واحد هو الإنتاج الزراعي ولا غنى لكل منهم عن الآخر ولا يمكن أن يكون في ضرر أحدهم مصلحة دائمة للآخرين . فالمالك الكبير يترك بيسره أو بيسره أثراً مماثلة في حياة الآخرين ، والمستأجر الضعيف الغارق في الدين لا يمكن أن يكده وينجح كما هي حال المستأجر القوي المنطمئن إلى حصصه يناهها في آخر العام . كما أن العامل الزراعي الجائع المهزول محال عليه أن يخرج لصاحب الأرض ما يخرج به العامل السبعان السليم .

وعلى أي وجه فإن تحسين حال هؤلاء الفقراء وازدياد رزقهم — وهم أغلبية الشعب كما قلنا — سيزيد حتماً قدرتهم على الإنتاج ثم على الشراء فيزيدون الحياة الاقتصادية نشاطاً ورخاءاً وللاولاد من هذا الرخاء أول نصيب ما

أحمد حسين